

أصدقاء مشتركة:

### الإصلاح البروتستانتي والإسلام

في ظل تصاعد وتيرة الاضطراب الداخلى والتدخل الأجنبى، استوتت مجموعة من الأصواتيين على مقاليد الحكم فى المدينة الصغيرة وقامت بتأسيس مجتمعها الدينى، وإعادة تنمية المدينة وفقا للنصوص المقدسة. وقد قام زعيم بينى سلطوى متعصب، بدعم وتأييد من أتباعه ومريديه الكثيرين، بتصيب نفسه على رأس السلطة بالمدينة وأمضى نحو ثمانية عشر شهرا من الحكم الثيوقراطى الصارم، فى حين طرح ذلك المجتمع الدينى رؤيته عن متطلبات التخلق بالإيمان.

كذلك، فقد قام أفراد المجتمع الجديد باقتسام أملاكهم وأغراضهم مع أولئك ممن كانوا مؤمنين، كما عمدوا إلى تسويغ استخدام العنف ضد "غير المؤمنين". وفشا بين رجال ذلك المجتمع مفهوم "تعدد الزوجات"، وكان البعض لديه أكثر من أربع زوجات. وبالرغم من أن ثورتهم ظلت مهددة لإمكانية تعرضها للحصار العسكري من الخارج من قبل الحكام المحليين والذين خشوا من تهديد المجتمع الجديد لشرعيتهم، إلا أن أولئك المتمردين قد طرحوا نهجهم الرئوي لإرادة الرب السياسية والاجتماعية والدينية يحدوهم الأمل في أن تكون بداية لحركة تبشيرية عالمية. على أن ذلك العصيان قد تم إخماده بواسطة تضافر جهود وقوى السلطات الخارجية، وتم تعذيب زعماء العصيان وإعدامهم. وبذا، فقد تم استعادة الوجه الأرثوذكسي للعقيدة الدينية.

لم يكن ما سبق تصويرا لحركة أصولية إسلامية، إذ وقعت تلك الأحداث في

مدينة "مونستر" الألمانية في عام ١٥٣٤، حين كانت حركة الإصلاح البروتستانتي في أوج زخمها. ولقد كانت الحركة وزعيمها من القائلين "بتجديد العماد"، وهي الفصيل الأكثر راديكالية ضمن الفصائل الثلاث المكونة للإصلاح البروتستانتي، أما الفصيلان الآخران فكانا "اللوترية" و"الكالفنية". وقد عمد "مجددو العماد" إلى إعادة تسمية مدينتهم لتصبح "أورشليم الجديدة"، بيد أن ما اتسمت به رسالتهم انطوى عليه منهجهم من راديكالية مفرطة كان كافيا لقيام القوى الكاثوليكية والبروتستانتية (اللوترية) بالاتحاد فيما بينها لتطويق المدينة والقضاء على تلك المعتقدات المنطوية على فتنة وخطر داهمين.

وقد أدت تلك المقاومة العنيفة إلى القضاء نهائيا على حركة "مجددي العماد"، وما ارتبط بها من فورة سياسية. ومثلما حدث للكثير من الحركات الإسلامية عقب تفجيرات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فلم يأل زعماء حركة "مجددي

العماد" جهدا لإبعاد الاتهام باستخدام العنف عن أنفسهم. وقد رفض "اللوتريون" و"الكالفينيون" تماما البرنامج الثوري "لمجددى العماد"، فيما كانت أوروبا فى هلع من تلك الحماسة المفرطة وراء "ملحمة مونستر" تلك !! وبالتبعية، أصبح الإصلاحيون البروتستانت، الذين وصموا من قبل بكونهم "راديكاليين" بواسطة الكاثوليك، يبدون أكثر قرباً وتواؤماً مع التيار السائد، وذلك بمقارنتهم "بمجددى العماد". ونستطيع فى عصرنا الحاضر أن نميز بعض النظائر لتلك الحالة. ذلك أن الكثير من الأصوليين الإسلاميين قد راعه ما حدث من تفجيرات فى الحادى عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وتوابع تلك الأحداث ... ففى حين أخذت ما اكتفت عليه الراديكالية الدينية من خفايا سياسية وعسكرية مضمرة - فى التبدي، هرع عدد كبير لشجب العنف المعتمد أسلوبيا، بالرغم من إدراكهم لطبيعة المظالم التى أدت إلى تفجير الوضع على النحو الذى جرت أحداثه.

إذاً، ففى كتاب يهدف لتجاوز النظرة قصيرة المدى لدور الدين، وتلمس الأسباب بعيدة الغور لما يحدث عن طريق التنقيب فى الأحداث التاريخية بالشرق الأوسط، يعن السؤال التالى : لماذا نتناول بالبحث ملف الإصلاح الدينى فى أوروبا، وما أثمره من مستتبعات ونتائج؟ حقيقة الأمر، فإن حركة الإصلاح البروتستانتى تجسد، بطرائق جد متنوعة، الكثير من المفاهيم التى أثرناها أنفاً، وتحديدًا، الطبيعة السياسية المحض للأحداث، والتى ينظر إليها باعتبارها دينية بالأساس. لكننا نكرر أن الدين هو محرك الاضطرابات والمصادمات السياسية، وليس مسببا لها. فالقادة السياسيون يحاولون إحكام قبضتهم على زمام الدين كوسيلة لتحقيق غاياتهم ومصالحهم الذاتية. إلا أن الأحداث التى صاحبت الإصلاح البروتستانتى تظهر جليا نقيض ذلك، فقد كشفت عما يحدث حين تفقد الدولة أو الكنيسة سيطرتها على مقومات الدين وعناصره، تاركة للآخرين، حتى الدهماء منهم، حرية تعيين الثيولوجيا، وتحديد ما هو دينى بإعطاء تعريفات ذاتية للدين، والكيفية التى يمكن التعامل بها تماشياً مع التعريفات المستحدثة. وقد كان للمسيحية باع طويل من

النجاح فى الإبقاء على العقيدة الدينية، وإحكام الهيمنة عليها على نحو مركزى مسيس، بأكثر مما كان للإسلام، حتى انفرط عقد ذلك خلال حقبة الإصلاح، وما زالت الكنيسة الكاثوليكية الرومانية تسعى لاستعادة تلك الهيمنة.

فإذا لم يكن ثمة إسلام، وكانت الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية ما زالت تحكم قبضتها وتمسك بمقاليد الأمور فى الشرق الأوسط - وكانت الكنيسة اللاتينية، فى روما، فحسب المهتدة من قبل الأمراء الألمان نوى النزعة البروتستانتية الناشئة، وكذا من قبل آخرين، فى التنافس على حيازة القوة السياسية، وامتلاك الثروات، والتحكم فى العقيدة الدينية. كذلك، فالأغلب أن تكون القسطنطينية ما تزال حصنا للأرثوذكسية الصارمة، وإدراكها التام خطورة وضلال، بل وكارثية المسار المتبع من قبل المسيحية فى الغرب.

أما الإسلام، فلم يشهد، بطبيعة الحال، أية حركات إصلاحية كالبروتستانتية، وكذا لم يشهد العالم مثل ذلك النمط، وبالنسبة للغرب، فقد كان "الإصلاح البروتستانتي" هزة عنيفة لأوروبا فى مجملها، فقد أدى، ضمن أمور أخرى، إلى نشوب حرب "الثلاثين عاما"، والتي كانت إحدى أكثر الحروب دموية فى التاريخ الأوروبى قاطبة- والتي كان مظهرها دينيا بالكلية، فيما كانت حقيقتها صراعا لاقتسام القوى والنفوذ فيما بين الدول المتحاربة. كذلك، أدى "الإصلاح" إلى تغيير موازين القوى بداخل البلدان ذاتها بإطلاقه للعديد من الطاقات الغاضبة والاتجاهات العنيفة كما حدث فى "مونستر" على نحو ما رأينا. ولقد أحدث الإصلاح قلقا اجتماعية حين حرر الأفراد من قبضة الدولة المركزية وهيمنتها على آرائهم الدينية، وشجع المزيد من التفكير الفردى الذاتى فى المشاكل السياسية والدينية، حين أدى، أخيرا، إلى إطلاق بعض الأفكار الراديكالية من عقالها.

وبالمثل، فقد تبنى المسلمون، على امتداد المائة سنة الأخيرة، نهجا جديدا للتفكير بشأن العلاقة فيما بين الدين والسياسة، وما يربط بينهما. كذلك، فقد قاموا

بتوليد العديد من القوى المثيرة للقلق مثل الانتقادات الحادة الموجهة لأنظمتهم الحاكمة، وتأسيس منظمات جديدة تعمل على بلوغ الأهداف السياسية والاجتماعية المنشودة، بل وصل الأمر إلى حد تبني استخدام العنف والإرهاب ضد من ينتقون من غزاة وأعداء، بالداخل والخارج. وما تنظم "القاعدة" إلا قوة من تلك القوى.

ولقد كان "الإصلاح"، وفقا لأوجه عدة، حقبة لدمقرطة الدين، ولا يعنى ذلك أنه قد وجدت أية أنظمة سياسية ديمقراطية بالفعل، بل يعنى تشجيع الأفراد على تدبر النصوص الدينية المقدسة وإعمال الفكر فيها، والتفكير، من دون أية مؤثرات أو إحياءات، فى طبيعة الدين ومعناه. وقد كانت تلك، بالفعل، بداية تصاعد المشاركات الشعبية فى الشؤون السياسية والاجتماعية. بيد أن الفصل الحالى يشير أيضا إلى العواقب الراديكالية التى قد تتجم حين تخترق النزعات الديمقراطية التقاليد الدينية. وتوجد بعض الأصداء اللافتة للنظر للراديكالية البروتستانتية فى الأصولية الإسلامية - بل وحتى فى بعض التأويلات البروتستانتية الراديكالية المعاصرة بشأن المسيحية. وتكون الدولة، وبخاصة الدولة السلطوية، مهددة من قبل تلك الاتجاهات الجديدة نحو المزيد من الأفكار التنويرية والمتحررة بشأن القضايا الدينية. وبالفعل، فهناك ارتباط وثيق ما بين حرية الفكر السياسى وحرية الفكر الدينى، إذ يعمل كل منهما على تحرير الآخر.

وتجدر الإشارة إلى أن الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية لم تشهد أى "إصلاح" قط، الأمر الذى يشير إلى أن الشرق الأوسط بلا إسلام - أى الشرق الأوسط الذى ظل مسيحياً أرثوذكسياً - لم يكن، فى الغالب، ليصير أكثر علمانية أو رشادة عما قد أصبح عليه فى ظل الإسلام. وفى حقيقة الأمر، فإنه من الجلى أن الإسلام قد أصبح أكثر ديمقراطية فى العصور الحديثة، وأكثر تضمينا فى سياسات العامة عما حدث فى الكنيسة الأرثوذكسية (فما إذا كان ذلك حسنا أم لا، فهو أمر من الممكن أن يخضع للجدل والنقاش).

وأخيراً، يتناول الفصل بعضاً من التأويلات الدينية المتطرفة في المسيحية الحديثة، والتي ما زال أثرها ملحوظاً في التفكير المسيحي المعاصر، حتى ولو لم يكن اتجاهها سائداً. كذلك، توجد هنا أشباه ونظائر مذهلة مع عناصر راديكالية في التفكير الإسلامي. وفي هذا السياق، إذاً، فإن الإسلام ينظر إليه، أقل فأقل عما كان ينظر إليه من قبل من كونه ظاهرة شرق أوسطية فريدة واستثنائية، بل أصبح ينظر إليه على كونه جزءاً من عملية "التطور الديني" العالمية بما لها من تضمينات سياسية، أو، على العكس، بأنه جزء من عملية تطور سياسي لها تضمينات دينية.

لقد عصفت حركة الإصلاح البروتستانتي في القرن السادس عشر الميلادي بالكنيسة الغربية ونظامها الشامل، إذ يمكن القول بأنها تعد الصدع الأكبر في تاريخ الكنيسة... ذلك الصدع الذي فاق في قوته وأثاره "الصدع الكبير" ما بين الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية والكنيسة اللاتينية الذي وقع قبل ذلك بعدة قرون. وقد جرى ذلك كله داخل أوروبا، ونتج عنه انقسامات حادة لا تزال قائمة إلى اليوم. فالعالم الذي كانت تسيطر عليه عقيدة دينية مركزية في الغرب، قد تم تفتيته مخلفاً علاقات جديدة فيما بين الكنيسة والدولة والفرد. فلن تكون الكنيسة، ولن يكون الغرب كالعهد بهما سابقاً.

إلا أن الإصلاح البروتستانتي لم يكن مفاجئاً تماماً، بل إن الزمن الذي شهد انطلاقه يفصح في الحقيقة، بجلاء عن طابعه السياسي. فعندما قام الراهب "مارتن لوتر" بتعليق عريضة اتهاماته (٩٥ اتهاماً وحيثياتها) بحق الكنيسة، وذلك على باب الكنيسة في "فيتنبرغ" في عام ١٥١٧، فقد قام، في الحقيقة، بالنفاذ إلى القلب من مشاحنات دامت قروناً عديدة مع الكنيسة. ولطالما أهدت القوة العلمانية الناشئة حديثاً للولايات الألمانية وبلدان شمال أوروبا - الاعتراضات ضد الممارسات السياسية والهيمنة الاقتصادية التي احتكرتها الكنيسة. ولقد شهدت أوروبا، بالفعل، قروناً عديدة من الصراعات المهنية فيما بين مختلف البلدان رغبة في حيازة الكرسي البابوي لمصالحها وغاياتها الذاتية. ولم تكن حركة الإصلاح البروتستانتي

لترى النور، لو كان "مارتن لوتر" مجرد أحد الرهبان القلائل المنتشقين الذين يتجادلون بشأن اللاهوت، فقد كان النجاح الذى توج حركته بسبب الدعم المباشر للأمرء الألمان الذين شاركوه رغبتهم فى تحجيم قوة الكنيسة ونفوذها للذين استفحلا آنذاك. وبالرغم من كون الاعتراضات دينية الطابع ضد الكنيسة واقعا مشهودا، إلا أنها أضفت غطاء ثقافيا ودينيا على الهجوم ضد هيمنة الكنيسة وفسادها ... ذلك الهجوم الذى كان، فى حقيقته، هجوما سياسيا واقتصاديا، وإن تزيا بإهاب ديني. وبعبارة أخرى، فإن هجوم "لوتر" وانتقاداته للكنيسة يشيران بجلاء إلى أزمة بين الدولة والكنيسة لم يكن النظام السياسى مستعدا لمواجهةها فى حقب سابقة. أما بحلول عام ١٥١٧، فقد أضحى مستعدا لذلك.

فالإصلاح، فى انتقاداته المعتدلة، قد طالب بإصلاح الكنيسة إصلاحاً شاملاً - عقائديا وتنظيميا وهرميا، إلى جانب إنهاء هيمنة روما المركزية. إلا أنه بتطور عملية التغيير واللامركزية والتفكير المستقل، انبثقت صيغ للتفكير أكثر راديكالية إلى الحد الذى ذهب معه بعض تلك الصيغ إلى تحدى الكنيسة، والتشكيك فى مصداقيتها ككل، ومصداقية تاريخها وأنشطتها وتعاليمها الدينية وتراثية السلطات بها، إذ كانت الكنيسة، على حد زعم تلك الصيغ، انصرفا عن المسيحية الحق فى بادئ نشأتها.

أما الإسلام، فلا توجد به أشباه لتلك العلاقات الوثيقة فيما بين الكنيسة والدولة كما فى الغرب، حيث تسيطر الكنيسة بنفسها على القوتين السياسية والاقتصادية للدولة. وبينما يشدد الإسلاميون اليوم ... أولئك الذين يطالبون باعتماد صيغ الإسلام السياسى، على نحو دائم، على الوحدة غير القابلة للتفكيك فيما بين الدين والدولة فى الإسلام، فإن هذه الرؤية، فى الحقيقة، هى الأساس صنيعة أيديولوجية معاصرة : فمهام الدولة وتصريف شئونها فى الإسلام كانت على الدوام بعيدا عن رجال الدين، إذ لم يتبوأ أى منهم أية مناصب سياسية قيادية، ولم يشاركوا -ألبتة- فى إدارة حكم البلاد (أما سيطرة رجال الدين على

مقدرات الأمور السياسية في إيران المعاصرة، فذلك استثناء صارخ كونه بدعة شيعية مستحدثة). وحتى في المملكة العربية السعودية، فإن الأسرة الملكية الحاكمة، في معظم الأحوال، لها الباع الأكبر واليد الطولى المهيمنة بالمقارنة بالمؤسسات الدينية هناك.

وبلا شك، فإن شرعية الحكام المسلمين على امتداد التاريخ الإسلامي كانت مستمدة من قيامهم بتطبيق الشريعة الإسلامية في أوطانهم، على الأقل نظرياً، بيد أن أولئك الحكام، على مدى أغلب فترات الحكم الإسلامي، لم يلتزموا جدياً بروح الشريعة، ونادراً ما كان يعزل أى منهم جراء تلك "الزلة الدينية". فبالفعل، انزل بعض رجال الدين المسلمين، إبان العصور الوسطى، على نحو غير مقصود إلى القول بجواز إساءة استخدام السلطات السياسية الدنيوية بحجة أن الفتنة أو الفوضى أشد وطأة من الظلم. فعلى مدار التاريخ الإسلامي برمته، لم يبحث أى سلطان أو حاكم مسلم لطلب المغفرة من السلطة الدينية الأعلى مثلما حدث مع "هنرى الرابع"، ملك ألمانيا الذى أجبر على طلب المغفرة من البابا فى "كانوسا" فى عام ١٠٧٧، عن تحديه للسلطة البابوية بشأن بعض الأمور الدنيوية الهامة. أما هنرى الثامن، ملك بريطانيا، فقد تعين عليه الانفصال عن روما تماماً، وذلك لضمان أن يتم الطلاق الذى كان يريد، ويترك زوجته. إذأ، فقد كانت العلاقة الوثيقة فيما بين الدولة والسلطة الدينية طابعاً يميز معظم التاريخ المسيحى، وهو الأمر الذى لا نجد له نظيراً، ألبتة، فى الإسلام.

لقد تناولت الفصول السابقة كيف قامت العقائد، فى انتشارها، باستيعاب التقاليد الدينية المحلية ودور العبادة والرموز المقدسة والممارسات الخاصة بما سبقها من أديان، لتسهيل عملية اعتناق الأفراد للدين الجديد. وقد شهد كل من الإسلام والمسيحية بعض الإضافات والزيادات التى لم تكن موجودة فى أى منهما فى بدايتهما، وإنما أضيفت عليهما بمرور الزمن. وقد سعى الإصلاحيون المنتمون لكل منهما إلى إزالة تلك الزيادات، والعودة إلى منابع الدين الأصيلة. وكان ذلك

هدفا من أهداف الإصلاح البروتستانتي - العودة إلى الرسالة كما أنزلت. كذلك، يحاول الأصوليون الإسلاميون العودة إلى الأصول والمنابع لتخليص الدين وتطهيره مما يكون عساه قد ألحق به من زيادات. وكانت "الوهابية" في شبه الجزيرة العربية في القرن التاسع عشر الميلادي إحدى تلك الحركات الأصولية، والتي عادة ما يطلق عليها "حركات التجديد". وينصرف المراد من "التجديد" إلى أمرين : ... يتمثل الأول في العودة إلى المنابع الأصلية للدين ... فيما يذهب الثاني إلى النظر إلى المستقبل بحيث يتم تأويل النصوص التقليدية على ضوء الفهم المعاصر.

إنذاً، فكيف كان إقليم الشرق الأوسط سيبدو اليوم إذا ظل معتقناً الأرثوذكسية؟ من بين المعتقدات الثلاث : الإسلام، والمسيحية الغربية الكاثوليكية، والمسيحية الشرقية الأرثوذكسية ... كانت الأرثوذكسية أقلها تعرضاً للتغيير. وقد تبنت روسيا، في القرن السابع عشر الميلادي، بعضاً من أكثر الإصلاحات إثارة للخلاف ... تلك الإصلاحات الخاصة بالطقوس الدينية، لتتماشى الممارسات الأرثوذكسية الروسية مع نظيرتها اليونانية، وهي أجندة سياسية، بالأساس، أدت إلى معارضة شعبية واسعة لها. وقد عززت بعض الإصلاحات الأرثوذكسية من إحكام الدولة الروسية لقبضتها على الكنيسة. ومنذ سقوط القسطنطينية فصاعداً، حافظت الكنيسة الأرثوذكسية على بقائها بمنأى عن الشئون السياسية. وتعد الأرثوذكسية أكثر العقائد الثلاث المذكورة أنفاً ارتباطاً بالآخرة وأكثرها إذعانا لسلطة الدولة، إذ تجنبت الانخراط الشديد في الأجندات السياسية والاجتماعية. لذا، يمكن القول إنه لو كان الشرق الأوسط ما زال معتقناً الأرثوذكسية إلى اليوم، لكان، في الأغلب، أكثر تحفظاً فيما يتعلق بالأمور السياسية والاجتماعية بالمقارنة بالمسيحية اللاتينية أو الإسلام.

## النصوص المقدسة كمصدر للتشريع

إن الدروس المستفادة من حركات الإصلاح لا تدع مجالاً للتشكك في إحدى النقاط الهامة، وهي أنه حينما تفقد الدولة، أو أية مؤسسة قوية كالكنيسة، سيطرتها على الدين، يمكن حينها للدين أن يصبح أداة لمحاربة الدولة وسلطانها. ففي بعض الحركات البروتستانتية الراديكالية - خاصة "الكالفنية" و"مجددي العماد" - فإن قوى الاستقلالية الفردية والدمقرطة لتفتح الباب أمام تأويلات أكثر راديكالية، وأوفى ذاتية للنصوص المقدسة. وتكون لتلك العملية مضامين مباشرة للمجتمع القائم ونمط الحكم المطبق.

كذلك، فقد شهد الإسلام عملية للتحرر بعيداً عن تفكير رجال الدين المسيس من قبل الدولة، والذي ساد في الماضي، وذلك باتجاه انبثاق حركات إسلامية معاصرة شتى. فحين يفقد رجال الدين التابعون للدولة شرعيتهم ومصداقيتهم، يحل آخرون محلهم في فهم طبيعة الإسلام وتأويل نصوصه، ويمكن لأولئك "الأخرين" أن يوجهوا رسالة الإسلام ضد الدولة ذاتها. إن بعض تلك الحركات، رغماً عن كونه حاداً وعنيفاً وراديكالياً، يعد ناتجاً مباشراً لعملية "إعادة التفكير في الإسلام". وبما أن الحركات الإسلامية المعاصرة لم تعد رؤيتها هي رؤية رجال الدين التابعين للدولة، وبما أنها لا تقتصر على الإجابة عن الأسئلة "الآمنة" بشأن الطقوس الدينية وأمور الطهارة، فقد انبثقت تلك الحركات ضد رغبة الدولة وإرادتها. وتدعو تلك الحركات أن يضطلع الدين بمحاربة الأنظمة السياسية الفاسدة والمتسلطة قمعياً والمفتقدة للكفاءة، والتي لا تمثل، ألبتة، الشعوب التي تهيمن عليها... وأن يضطلع، كذلك، بالقضاء على الظروف الاجتماعية والاقتصادية غير المواتية.

وتسعى الحركات الإسلامية، بشتى مشاربها، إلى الإفصاح عن وجهات نظرها والتعبير عن آرائها بحرية وشجاعة، كما تسعى إلى كسر احتكار السلطة السياسية

والنظام الإدارى لها، بل حتى إلى تغيير الوضع القائم بالقوة بما يتماشى ومثاليات الإسلام. ولقد أدى تخفيف قبضة النظام السياسى، بعض الشيء، إلى إطلاق سراح مخزون هائل من العنف والراديكالية المكبوتة، والتي انفجرت فى وجه الدولة. وبينما تبنت بعض الجماعات تأويلات أكثر ليبرالية للإسلام بما يتماشى وروح العالم المعاصر، فإن كثيرا من الجماعات قد نهجت نهجا يفتقر إلى التسامح، وذلك بالإصرار على الالتزام بحرفية النصوص والسعى لتطبيقها كما أنزلت، وذلك على ظروف العالم المعاصر ومعطياته. وكما حدث فى حركة "الإصلاح البروتستانتى"، اندلعت حرائق جمة فيما يرتبط بالحالة الإسلامية ... إذ ستنشأ مصادمات ثقافية فى المجتمعات الإسلامية عند التأمل فى العلاقة ما بين القيم الدينية والتطور المجتمعى فى عالم اليوم المتضارب. وما يزال التصادم قائما : فقد أشعلت تفجيرات الحادى عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، و"الحرب العالمية ضد الإرهاب" نيران الراديكالية، ومن ثم ابتكار ما يلزم لمجابهة آثارها.

وبعد أن انهارت السلطة الدينية المركزية للكنيسة الرومانية جراء حركة الإصلاح البروتستانتى، أصبح المجال مفتوحا لسؤال على شاكلة : كيف يمكن تطبيق محتوى النصوص الدينية لخلق مجتمع مثالى (ربانى)؟ فى الحقيقة، فإنه لا يوجد نص دينى يتيح صيغة قانونية (شرعية) جاهزة بحيث يتم تطبيقها مباشرة على مخرجات المجتمع. فما على الأتباع المخلصين من معتنقى العقيدة إلا أن يسعوا فقط إلى إدراك القيم التى تحويها النصوص المقدسة وفهمها كأحسن ما يكون الإدراك. إن المسيحية والإسلام قد عانا حين حاولا تطبيق النصوص والقيم فيما يتعلق بالمجتمع وأنظمة الحكم السائدة - وما زالوا يعانيان. فالمسيحية البروتستانتية، على وجه الخصوص، قد سعت لتأسيس ثيولوجيتها وأحكامها الأخلاقية، فيما يخص المجتمع، وفقا للنصوص ذاتها، لا على توصيات المجمع الكنسية غير الممتئة، والتى اضطلعت بأدوار كبيرة فى ظل التقاليد الكاثوليكية الرومانية، والأعراف الأرثوذكسية المبكرة.

ويواجه الإسلام، تحديداً، الأسئلة ذاتها : ما الدور الذي يضطلع به "القرآن" في تشكيل وعى الفرد وفهمه للإسلام، وكذا في صياغة التشريع الإسلامي المنشود؟ ويشترك كل من الإسلام والمسيحية البروتستانتية في الاهتمام بالأفعال وفتاؤها، أى الاهتمام بتطبيق القيم الدينية وما لها من آثار اجتماعية، وليس فى المظاهر الثيولوجية التجريدية فحسب.

تعد "الكالفنية"، بجانب "اللوترية" و"مجددى العماد"، إحدى الحركات الثلاث الرئيسية للإصلاح البروتستانتي. وقد خاض "جون كالفن" -مؤسس الحركة- تجربة دينية ذاتية عميقة تغلب عليها النزعة الصوفية، دفعته بقوة نحو اعتناق الأفكار ذات الطابع البروتستانتي. وقد ورد عنه أنه قال: "لقد أخضع الرب روحى وجعل نفسى سلسلة القيادة بالهداية المفاجئة". وكان "كالفن" مؤمناً بأن أمامه "مهمة مقدسة" كأداة للرب لإحياء الإيمان والروحانيات فى العالم. ونظراً لاعتباره مهرطقاً فى فرنسا الكاثوليكية، فقد التجأ "كالفن" إلى جنيف، والتي كانت تجاهد آنذاك القوى الخارجية الطاغية رغبة فى نيل استقلالها. وفى عام ١٥٣٦، اتخذت المدينة ثلاثة قرارات راديكالية مباغتة : إلغاء الأديرة، وإبطال إقامة أى قداس دينى، ورفض الخضوع للهيمنة البابوية. وقد أيد "كالفن" بشدة فكرة "الحاكمية" بالمدينة، أى قيام رجال الدين البروتستانت بتولى مقاليد الحكم -ثيوقراطية بالمعنى الحقيقى- وكأنما كان رائداً وسابقاً لما سيفعله أية الله خومينى بعد ذلك بعدة قرون فى إيران من تقرير للحكم وفقاً "لولاية الفقيه". كذلك، فقد جاهد "كالفن" على مدى أربعة عشر عاماً لاستمالة القادة فى جنيف وإقناعهم بفكره، كما جاهد لبسط هيمنته على عقيدة كنيسته، والتنظيم الذى تعتمده، والمناخى الأخلاقية لها. ونلمس هنا ما يشبه التمهيد أو الأساس الذى سوف ينتهجه "الفكر الوهابى" فى شبه الجزيرة العربية فيما بعد. وقد أرسى "كالفن" ما يمكن تسميته "بمدينة الرب" فى جنيف، ونادى بأن يكون "الإنجيل" مصدراً لجميع التشريعات والقوانين المجتمعية- فيما يشبه اتجاهات وأفكار "الإسلاميين" الداعية لاعتبار "القرآن" المصدر الوحيد

لجميع التشريعات، بل إن المملكة العربية السعودية تعتبر "القرآن" دستوراً الحاكم. أما جميع عناصر الصلوات ومكوناتها وفقاً لعقيدة "كالفن" فمستقاة برمتها من الإنجيل، وكما سيفعل الوهابيون فيما بعد، فقد اعترض "كالفن" على استخدام الآلات الموسيقية، وأجراس الكنائس، والأردية الكهنوتية المبهجة، والأعمال الفنية أثناء الصلوات العامة. كذلك، فقد تم إلغاء معظم الأعياد المقدسة التقليدية، وذكرى مولد القديسين. وقد كان الاعتقاد بقابلية الجنس البشري للإغواء واقتراف الخطايا والمعاصي ملمحاً رئيسياً من ملامح الأفكار الكالفنية. ووفقاً لتلك الأفكار، فقد تم تطبيق قواعد الالتزام بالأسس الأخلاقية الصارمة، والتي يتعرض من يخالفها لعقوبات مشددة كالحرمان الكنسي، والنفي، والإبعاد لمخالفة التشريعات الدينية، وكذلك عقوبة الإعدام لمن يتهم بالكفر والتجديف. كذلك، فقد روعي أن تكون الملابس في أبسط هيئة ممكنة، وأغلقت الحانات، ومنعت العروض المسرحية وحلقات الرقص، ووضع العامة تحت المراقبة الشديدة من قبل العسس (المخبرين). كذلك، فقد طافت "شرطة الأخلاق"، أو "شرطة الآداب" بالمصطلح الحديث - (المطوعون في المملكة العربية السعودية الآن) - بالأحياء والبيوت لضمان التزام الأفراد بالمعايير الأخلاقية المقررة، وكانت جميع الملذات الحسية آنذاك، ووفقاً للكالفنية، موضعاً للشك والارتياب.

وكان من أهداف "كالفن" أن تصبح جنيف "مملكة الرب" في الأرض، كمجتمع بلاخطيئة أو وصمة عار. وبالرغم من كون "كالفن" وحركته الإصلاحية جزءاً هاماً من حركة الإصلاح البروتستانتي، إلا أن آراءه كانت متناقضة مع روح الفصيل "اللوتري" من الحركة ... ذلك الفصيل الذي شدد على مسئولية الفرد في تفهم معاني الإنجيل وتأييلها وإدراك رسالة الرب. وقد عمدت الكالفنية إلى استخدام مناهج وأدوات سلطوية لفرض رؤية "كالفن" واتجاهه الأخلاقي، والذي كان يحيا حياة صارمة متشددة تفتقر كثيراً إلى البهجة، فضلاً عن اعتلال صحته على امتداد أغلب سني عمره.

وبالرغم من بعض مظاهر الاستياء وعدم الارتياح لدى قطاع من أهالي جنيف، إلا أن "جون نوكس"، زعيم البروتستانتية الاسكتلندية، قد نعت المدينة بأنها "المدرسة المثلى على الأرض لتطبيق تعاليم المسيح". كذلك، فقد أضحت جنيف مركزاً للتدريب حيث جابت الإرساليات التبشيرية المنهجية وفق التعاليم الكالفنية، وذرعت البلدان الأوروبية، في الواقع، "لتصدير الثورة". وسرعان ما احتلت الحركة الكالفنية مكانة عالمية من خلال اعتمادها في نشر أفكارها ومبادئها على المبعوثين السريين، وكذا الاتصالات الخفية، ما مكنها من الانتشار في بلدان الشمال الأوروبي، لتصل أفكارها، فيما بعد، إلى القارة الأمريكية.

### مسيحية «كالفن» الهرمية

مرة أخرى، نجد تشابهاً مع الإسلام الأصولي تزخر به التأويلات المتشددة والصارمة للنصوص الدينية كأسس للتشريع والتنظيم الاجتماعي. فالوهابية، في إصرارها وتمسكها بالعودة إلى النصوص التراثية الأصيلة، تشبه إلى حد بعيد كلا من "اللوترية" و"الكالفنية". كذلك، فهي تشجّب الالتصاق الأعمى بالتأويلات المبكرة لعلماء الدين الأوائل في تفسيرهم للنصوص والطقوس، كما تستنكر تقليد الآباء بدون تفكير أو ترو، وتخلد الأجيال المتعاقبة للموروث العائلي والطقوس الدينية التقليدية. وبالمقابل، تصر الوهابية على كون كل مسلم مسؤولاً بذاته عن إدراك النصوص وتفهمها على نحو شخصي.

ولا شك في أنه ملمح من ملامح الحداثة التنويرية أن يتم التأكيد على مسئولية الفرد في السعي نحو إدراك ذاتي تأملي لمعتقده وقيمه الأخلاقية، بالمقارنة بالانصياع المطلق للتقاليد الموروثة. إلا أن الخبرة والتجربة "الإصلاحية" - وكذا الأصولية الإسلامية - تشيران إلى أنه حين يؤمن الأفراد بأنهم مؤهلون وقادرون بأنفسهم على تأويل النصوص المقدسة، تنشأ - حينئذ - آراء بديلة غير معتمدة، بل وشاذة تفسو على نحو كبير. وساعتها، يفقد رجال الدين ذوق الخبرة والمكانة،

الكاثوليك منهم والإسلاميون، السيطرة على ماهية "صحة" النصوص الدينية. وبالفعل، ففي "اللوترية"، يفترض أن يتنازل رجال الدين عن سيطرتهم ويتخلوا عن سلطاتهم للمؤمن بصفته فردا. وهنا نعود ثانية إلى المأزق الدائم للنصوص الموحى بها في الملل الإبراهيمية الثلاث : فمن له أحقية الزعم بامتلاك القدرة على التأويل دون غيره؟ ومن ذا الذى يستطيع تحديد الاستقامة الحقيقية؟ لا يوجد أية مرجعية وحيدة بذاتها يمكن اعتبارها ذات سلطة فى هذا الخصوص، بل يمكن أن يعقب ذلك بسهولة انتشار ما يمكن أن يعرف "بالدين للجميع" من منطلق الحق فى التأويل، وما له من مستتبعات غير رشيدة، بل وشديدة الخطورة. وهذا ما حدث تماما فى كل من حركة "الإصلاح البروتستانتي" والحركات الأصولية الإسلامية. وهنا أيضا، لا يبدى الإسلام الأصولى أية سمات غريبة أو غير مألوفة، بل يحذو وفقا لمسارات يمكن التنبؤ بها بشأن انبثاق الأديان الموحى برسالاتها وتطورها.

وتظل هذه القضية على الدرجة ذاتها من الأهمية، الآن، كما كانت إبان حركة "الإصلاح البروتستانتي"، وكذا حين انبثاق الفكر الوهابي. ويسعى العديد من علماء الدين خارج شبه الجزيرة العربية اليوم إلى الحط من قدر الاتجاهات نحو التفكير المستقل كما تدعو "الوهابية"، إذ يذهب هؤلاء العلماء إلى أن "الوهابية" تمثل "فكرا بخيلا" يناقض التقاليد والتفكير المحلى. وكما فى المسيحية، فثمة توترات أصيلة ما بين الفهم السلطوى المركزى للدين، ووجهات النظر الشخصية المحلية غير السلطوية. أجل، قد تؤدى التأويلات الشخصية إلى إدراك أعمق للنصوص المقدسة، إلا أنها قد تصبح بوابة مشرعة للراديكالية غير الواعية.

ففى حركة "الإصلاح البروتستانتي"، فإن المخاوف من احتمال انتشار الأفكار الدينية المتطرفة سرعان ما باتت حقيقة. فقد شهدت البروتستانتية، فى بادئ نشأتها، انتشارا واسعا للملل والطوائف، والتي قدمت تأويلات متطرفة عدة للإنجيل. وبما أن لأية فكرة مستتبعات وأثار، فقد خلقت تلك التأويلات العديدة جماعات سياسية واجتماعية راديكالية اعتمدت العنف كمنهج عمل، وغالبا ما كان

يتم استغلالها من قبل السلطات والقوى المحلية كسلاح ضد القوى الأخرى.

ووفقاً لتقديرات "معجم المسيحية البروتستانتية"، فإن عدد الطوائف البروتستانتية المختلفة على مستوى العالم يبلغ الآن ٢٠٨٠٠ طائفة، بينما تذهب "موسوعة العالم المسيحي" إلى تقدير العدد بنحو ٢٢٨٢٠ طائفة. وإن يكون بالإمكان الجدل حول العدد الحقيقي لتلك الطوائف، فإن تلك الأعداد تمثل، بلا شك، ثمار ما تم بذره على يد حركة "الإصلاح البروتستانتي". كذلك، فإنها تأتي لتؤكد مخاوف الكاثوليكية تماماً بشأن عواقب انفراط عقد قبضة الرقابة المركزية على عقيدة الكنيسة، والتسلسل الهرمي للسلطات بها.

أما الإسلام، وخاصة في مذهب السني، فيتسم بغياب الرقابة والهيمنة الدينية المركزية، أو حتى وجود سلطة مرجعية واحدة كما البابا في المسيحية. لذا، فإنه يشارك البروتستانتية ذلك المأزق. فلا يوجد شخص واحد في الإسلام السني له حق التحديث بسلطة مطلقة أو ملزمة للآخرين بشأن التساؤلات حول تأويلات النص الديني في الإسلام. فرئيس جامعة "الأزهر"، وهي جامعة دينية بالقاهرة، يحظى بالاحترام والتقدير، إلا أن آراءه وكلماته تعكس التقاليد القائمة واتجاهات النظام السياسي المصري بأكثر مما تمثل سلطة أو مرجعية حقيقية. ولعل الشيخ "يوسف القرضاوي"، والمقيم بقطر، يتمتع بتقدير لا تحظى به أية شخصية دينية أخرى نظراً لبرنامج التليفزيوني الأسبوعي، والذي تبثه قناة "الجزيرة"، والذي يسعى الشيخ من خلاله إلى تفسير وجهات النظر الإسلامية الأرثوذكسية بشأن القضايا الدينية وفق الظروف والمعطيات القائمة والمعاصرة.

ولقد أدت حركة "الإصلاح البروتستانتي" إلى توالد العديد من الجماعات الراديكالية منذ قرون عديدة خلت. ويغض الطرف عن بعض الجماعات المتطرفة تاريخياً في الإسلام، فإن التأويلات الراديكالية الكاسحة لم تنفذ إلى الفكر السياسي والاجتماعي الإسلامي إلا بحلول القرن العشرين. وقد قامت تلك الأفكار

المتطرفة بنثر البذور التي أثمرت لاحقا وأسفرت عن اتجاهات شديدة التطرف، كما في الاتجاه الراديكالي لتنظيم "القاعدة". أما الجماعة الراديكالية المصرية "التكفير والهجرة"، والتي تذهب إلى أن تصم الآخرين بالمروق والكفر، وتسعى إلى أن يهجر المرء ذلك العالم الدنيوي الأثم إلى رحابة العالم الأخرى - فتتشابه مع الأفكار الكالفنية، وإن كانت الأخيرة لم تلتجئ إلى الإرهاب كمنهج عمل. وتذهب جماعة "التكفير والهجرة" إلى انتفاء وجود "الإسلام الحق" في هذا العالم إلا فيما ندر وفي أضيق الحدود، وأن الطريق الوحيد أمام المرء للخلاص من الشرور المحيطة به هو أن يدين المجتمع الإسلامي المعاصر بوصفه "مجتمعا جاهليا" أو "كافرا"، وأن يطلب الخلاص عن طريق الانتماء إلى جماعة صالحة مؤمنة (قارن: "مدينة الرب" في جنيف لكالفن)، أو على نحو أعم، بالخلاص الذاتي من داخل المرء نفسه للوصول إلى نقاء المعتقد الإيماني وأصوله الحق، كما جاءت من المنابع الأولى، وللممارسة السليمة لتعاليم الدين بعيدا عن التأثيرات الفاسدة للمجتمع المعاصر.

فماذا، إذاً، عمن تستهدفهم تلك الرسائل، ومن المخاطب بتلك المواعظ؟ من الدهش، أنه في الحالتين المسيحية والإسلامية لا يكمن الهدف في استقطاب مؤمنين جدد إلى هذا الدين أو ذلك. فبالنسبة لغالبية الإسلاميين، تهدف "الدعوة" إلى تصحيح المفاهيم لدى "المسلمين" أنفسهم... أولئك الذين يفهمون تعاليم دينهم فهماً مغلوطاً، لذا فإن الهدف هو إعادتهم ثانية إلى "الدين الحق". فمن وجهة نظر الكثير من أولئك الأصوليين، فإن المجتمع المسلم اليوم ينتشر الفساد بين جنباته، إذ فقد جادة الصواب وطريق الهداية الأخلاقية، وعادة ما يشار إلى المجتمع الإسلامي اليوم بأنه مجتمع "جاهلي" تشبيهاً له بسميه الذي ساد شبه الجزيرة العربية وما حولها قبل نشأة الإسلام. وقد استخدم المفكر الإسلامي المصري الراحل "سيد قطب" المصطلح ذاته في منتصف القرن العشرين للإشارة إلى الحالة العامة التي آل إليها المجتمع الإسلامي آنذاك كما ترى له، بانغماسه في "جاهلية" تنأى به عن الدين الحق.

ولعل الفصل الأكثر راديكالية من بين فصائل البروتستانتية الثلاث خلال حقبة الإصلاح الديني كان فصيل "مجددى العماد"، والذين يشاطرون الكثير من الإسلاميين التزاما جادا وقويا بالعمل الدعوى أو التبشيري. إذ يعنى "تجديد العماد" إعادة تعميم المراء بخلاف تعميده الأول حين مولده، فوفقا لهذا الفصل تبدو فكرة "التعميد" غير ذات معنى ما لم تمثل قرارا واعيا من قبل المراء البالغ لإرساء رابطة ذاتية جديدة مع خالقه. وقد نادى الفصل بإعادة "تعميد" البالغين، الذين سيكونون -حينئذ- على وعى تام بطبيعة قرارهم لإرساء الرابطة. كذلك، فمن الأمور الرئيسية التي يحتضنها فكر "مجددى العماد" - تفعيل قوة المراء وإرادته، ورفض التقليد، والذي غالبا ما يكون محاكاة للأعراف العائلية المتوارثة بشأن الدين، بل وفى انتقال المعتقد الديني من جيل إلى جيل تال، وقبول ذلك دونما أدنى تفكير أو تدبر. وبالمثل، ووفقا للعديد من الأصوليين الإسلاميين، فإن انتقال المعتقد الديني بالوراثة لا يكفى، فالمرء الذى يدرك ويتفهم طبيعة التزامه كمسلم، عن طريق دراسة النصوص الدينية هو الوحيد الذى يمكن إدراجه فى عداد "المسلمين" بحق. وقد اشتهر "مجددو العماد"، مثلهم فى ذلك مثل الأصوليين الإسلاميين، بمعرفتهم العميقة للنصوص الدينية. وقد بلغ هذا الفصل ذروة الراديكالية أثناء ثورة "مونستر" التى دامت لثمانية عشر شهرا، والتى ذكرناها آنفا فى مفتتح الفصل الحالى.

وتساعد الأحوال الاجتماعية المشابهة فى توليد ردات فعل دينية مماثلة عبر مختلف المجتمعات. فمن بين عناصر الاهتمام المكثف إبان "الإصلاح البروتستانتي" بما يرتبط بالثيولوجيا، كانت القوى السياسية والاجتماعية هى المحركات التى دفعت تلك الحركة قدما. وكان هذا عصر التغيير الكبير : فقد شهد انهيار النظام الإقطاعى وما ارتبط به من ظلم اجتماعى واقتصادى، كما شهد نشأة المدن ومولد نمط حضارى جديد للحياة بمنأى عن الأعراف الإقطاعية، وهو مناخ ساعد فى انبثاق قيم بورجوازية جديدة، وتنامى التأكيد الواعى على احترام حقوق الأفراد.

وقد جوبهت تلك التحولات بمعارضة قوى الإقطاع، أحيانا بواسطة الأمراء، وأحيانا بدونهم، وذلك اعتماداً على مدى تأثر مصالحهم الشخصية بالأحداث. كذلك، فقد سعت الدول الناشئة حديثاً -آنذاك- إلى إحكام قبضتها وبسط نفوذها على الإيرادات الكنسية والاستيلاء عليها. ولعل الأهم أن حركة "الإصلاح البروتستانتى" كان لها مردود سياسى هائل بعيد الأثر على الأمراء الألمان وغيرهم من حكام شمالى أوروبا. فالذى يحدد الموقف من ثيولوجيا "الإصلاح البروتستانتى" قد اعتمد، بالأساس، على اتجاهات المصالح الاقتصادية والسياسية، إذ مالت المواقف حيثما مالت المصالح.

وقد شهدنا مثل تلك التوجهات فى اضطرابات المجتمع المكي المتحول من النظام القبلى والعشائرى إلى النظام التجارى ذى الصبغة المركنتيلية، فضلا عن انهيار منظومة الأمان التى كفلتها التقاليد العشائرية فى ارتباطاتها البينية، وكذا فى ظهور الدعوة المحمدية. وبالمثل، فقد كان ظهور المسيح، من قبل، فى مناخ اجتماعى متحول قد اشتمل على عناصر عدة من بينها كون مدينة "الخليل" مضمرة للعداء بسبب تفوق أورشليم الاقتصادى والعقائدى.

وكانت السمة السائدة التى صبغت هذا كله هى الرابطة بين الدولة من جهة، وسلطتها من جهة أخرى : فماذا يحدث حين تفقد الدولة سيطرتها على الأمور العقائدية. من المشاهد أن ذلك قد انطوى دائما على انبعاث المشاركة الشعبية فى الأحداث السياسية والاجتماعية، والذى عادة ما يرتبط بإطلاق عقال الراديكالية، خاصة عندما تكون الأحوال غير مواتية.

## الردة الكبرى

لعل الهجوم الكاسح والأكثر تطرفا ضد دعائم الكنيسة المسيحية وتعاليمها هو مفهوم "الردة الكبرى"، وهى عدد من الأفكار التى استحوذت على تفكير فئة قليلة، وإن كانت محددة ولها صوت مسموع، كذلك، فقد خصص لذلك المفهوم مدى زمنى

كبير من ساعات البث الإذاعي المسيحي، وأُفرد له مساحات كبيرة في وسائل النشر ووسائل الإعلام. وينحو هذا الاتجاه إلى شجب المؤسسة الكنسية ذاتها، منذ نشأتها تقريبا، كما يذهب إلى توجيه العديد من الاتهامات الصريحة لها:

\* إن التعاليم والممارسات الكنسية الأصيلة قد شُرِع في تشويهها وتغييرها، بل وإفسادها على نحو خطير في مرحلة مبكرة، ربما قد تزامنت مع حياة بعض الحواريين أنفسهم، وذهبت الكنيسة إلى ترسيخ تلك الخطايا باضطهاد أولئك المدافعين عن تعاليم المسيحية الأصيلة وطردهم.

\* شرعت الكنيسة، على نحو حثيث، في الانخراط في الشؤون الدنيوية الفاسدة حين تم تبني المسيحية رسميا من قبل الإمبراطورية الرومانية، وهو الحدث الذي أدى إلى زواج السلطة الدينية (الكنيسة) بالسلطة الدنيوية (الدولة). وقد قامت الدولة باستغلال الكنيسة ومعتقداتها فيما يصب في مصلحتها الشخصية ومآربها الخاصة. ولم يقتصر الأمر على اعتراف الكنيسة لأخطاء جسام فحسب، بل امتد لأن تكون الكنيسة ذاتها عاجزة عن إحداث أى تغيير أو إصلاح في هذا الخصوص.

\* قامت الكنيسة بتضخيم تلك الأخطاء حين تبنت مفهوم "عصمة الكنيسة" فيما يرتبط بالأمر العقائدية، ناهيك عن قيامها بتحويل تلك "العصمة" وجعلها في قبضة البابا. وحقيقة الأمر أن الكنيسة -سواء الكاثوليكية أو البروتستانتية- لن يكون بمقدورها نهائيا أن تمتلك أية "عصمة"، أو تتحدث وفقا لذلك الحق مطلقا.

\* ينحو "الضعف البشري" بالسليقة والفترة إلى ضرب من "الدين المغلوط" المتسم بكونه دنيويا زائفا في اهتمامه بالطقوس السطحية، والشرك، وتجسيد الإله، والتأثر بالكهانة وأعمال السحر، وإعلاء قيمة المنجزات البشرية لمرتبة تفوق أعمال الرب أو (المشيئة الإلهية). كذلك، يميل الإنسان إلى أن يصدق الأعراف السائدة، واعتبارها صنواً أو كفتناً لدلائل الإنجيل وبيناته الموحى بها من قبل الرب.

وتمثل المفاهيم السابقة نقداً ثورياً بل هجوماً مدمراً على الكنيسة وفقاً للعديد من فصائل الفكر البروتستانتي الراديكالي، الذي انتظم عبر تاريخه وتطوره مذاهب من أمثال "مجددى العماد"، وكنيسة يسوع المسيح لقديسى الأيام الأخيرة، و"السبتيين"، و"شهود يهوه". كذلك، فقد زلزلت تلك المفاهيم تفكير الطوائف الليبرالية فى الكنيسة حين اتهمتها، صراحة، بإفساد الدين عن طريق إقحام السياسة فى شئونه. والملاحظ هنا، أن الشيعة الكلاسيكية تتبنى المفهوم ذاته، إذ تذهب إلى الإيمان بإفساد العقيدة الأصيلة والدين الحق، وهو الأمر المحتوم جراء قيام علماء الدين بالتحالف مع سلطة الدولة الدنيوية (وإن تعارض هذا مع ما نشهده من الأيديولوجيا المتبعة فى إيران المعاصرة). واليوم، ينادى الإسلاميون السنيون ذوى الاتجاه الراديكالي -المسلمين بالتفكير بالإصالة عن أنفسهم، بل يطالبون بمعارضة الدولة ومقاومتها حين تكون بعيدة عن الشرعية الإسلامية. بيد أن كل ما سبق هو أمر مستحدث على الإسلام السنى - بل إنه ذو صبغة "جيفرسونية" فى إيمانه بضرورة وجوب الإطاحة بالأنظمة الظالمة وغير الشرعية.

### الإحياء - أو «إعادة التأسيس»

ذهب الإحيائيون أو "دعاة إعادة التأسيس" -وهو فصيل آخر من فصائل الفكر المسيحى الراديكالي- إلى إصابة كبد القضية : ما مقدار الإجبار والقسر اللازمين لإرساء الدعائم الأخلاقية للنظام الاجتماعى؟ وبموجب التعريف ذاته، فإن وجود الدولة، فى حد ذاته، يستلزم الالتجاء إلى آليات القسر والإجبار للإبقاء على التماسك المجتمعى واستدامة النظام لسد الطريق أمام ظهور الفوضوية، وبذا، فإن الأمور غير المحددة فى هذا الخصوص تبقى : درجة القسر الواجب تطبيقها، ووسائل التطبيق وآلياته، ومن المخول بإقرارها. ويواجهنا هنا سؤال ذو طبيعة سوسيوسياسية، فضلاً عن تلك الدينية، إذ تصدر جميع الدول تشريعاتها بشأن مناح أخلاقية بذاتها فى المجتمع، كالتشريعات المعتمدة ضد الجريمة، والقتل، والتخريب، والسرقة، واغتصاب الأحداث.

وتبدو الدولة كهدف جذاب لأي ساع لإحداث إصلاح مجتمعي، ديني أو دنيوي، إذ يتيح التحكم بمقدرات الدولة والإمساك بزمام أمرها -بالإقناع أو الجبر- إملاء القيم الدينية وتطبيقها بين أفراد المجتمع. وبطبيعة الحال، فلا يشترط في القيم أن تكون دينية فحسب: فالليبراليون قد ارتأوا أن السيطرة على الدولة أمر حتمي، وضرورة واجبة لإرساء نظام شيوعي على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وبالمثل، حرص بعض الإسلاميين، خلال أزمنة مبكرة، على توظيف سلطات "الدولة الإسلامية" لإنشاء مجتمع إسلامي حقيقي. وبمرور الزمن، فقدت تلك الفكرة كثيرا من جاذبيتها حين أصبح الكثير من الإسلاميين، بفعل تراكم الخبرات، يركن إلى الذهاب بإعفاء المجتمع من معاقبة المخطئ، تاركين ذلك الخضوع للعقاب من قبل الله. وكما صورها لي أحد الأتراك قائلا: "الدولة ليست ملزمة بالإبقاء على أبواب جهنم مغلقة، إذ يجب أن تكون تلك الأبواب مفتوحة ومشرعة أمام الجميع".

وفي هذا الصدد، توجد عناصر مشتركة في المسيحية، حتى في الغرب، تقدم لنا أشباها جلية. فخلال الأعوام المائة الماضية، انبثقت حركة "للإحياء" أو "إعادة التأسيس" تقوم على التنظير بشأن الإرساء الفعلي لدولة ترتكن إلى تعاليم المسيحية ومبادئها. وكما ينظر الكثير من المسلمين للقرآن بأنه مصدر التشريع، فإن "الإحيائيين" المسيحيين يرون أن الإنجيل، وليس دستور الولايات المتحدة الأمريكية، هو الوثيقة التي يجب أن يسير مستقبل البلاد على هداها ويحذو حذوها. كذلك، يذهبون إلى ضرورة أن تكون المبادئ الأخلاقية مشتقة من تعاليم "الإنجيل"، بحيث تمثل تلك المبادئ الأسس التي تنبني عليها قوانين الأسرة والمجتمع والحكومة المدنية - ظلل من كالفنية جنيف. بل يذهب بعض "الإحيائيين" إلى المطالبة بوجوب تخويل رجال الدين مقاليد الأمر بالحكومة ذاتها، على النحو الذي يذكرنا بالثيوقراطية الإيرانية المعاصرة في ظل حكم الملالي وولاية الفقيه، وبذا تكون الحكومات أنفسها مسئولة على ضوء من المبادئ الأخلاقية للعهدين القديم والجديد.

كذلك، يؤيد بعض "الإحيائيين" إعادة تجريم الإجهاض، والمثلية الجنسية (الانحراف السلوكي الجنسي)، وفيما لا يدعون، بالضرورة، إلى تطبيق عقوبة الإعدام، يشيرون إلى وجود نحو عشرين اعتداء يعاقب العهد القديم مرتكبي أى منها بعقوبة الإعدام، ومنها: غشيان المحارم، والبغاء، والزنا، والتجديف، و"تدنيس السبت"، والشرك بالله. ويذهب "الإحيائيون" إلى أنه لن يتحقق أى تقدم عن طريق التوصل إلى تفاهم أو ترضية مع أولئك المنكرين للدين المسيحى، لعدم وجود قواسم مشتركة بين طرفى النزاع. كذلك، فيجب ألا يسمح بتأسيس أية منظمات سياسية تعددية، إذ تنطوى على ضرورة التعاون مع أولئك الذين لا يستقون قيمهم وأخلاقياتهم من الإنجيل باعتبارهم كلام الرب ووحيه.

وكما يؤمن الكثير من المسلمين بأن الإسلام، لتفوقه العقدي المتأصل فيه، ستكون له اليد العليا والغلبة يوماً ما إذ سيعتقنه جميع البشر، فإن "الإحيائيين" يؤمنون كذلك بأن المسيحية ستسود العالم بأسره يوماً ما. إنذاً، فإن فرض الدين بالجبر والإكراه يعد مذموماً، وغير ضرورى، بل سيأتى بعكس المستهدف منه فى الأجل الطويل ... لذا، فإن اليوم المنتظر أت لا محالة، فكل أت قريب.

ووفقاً "للإحيائيين"، فإن "التسامح" ليس مفهوماً سلبياً يقرر كون جميع المعتقدات الدينية سواسية أمام القانون، ولكن بالمقابل، فإنهم يتحدثون عن "تسامح مسيحى" يكفل معاملة متساوية لجميع الأديان دون أن يضمن قبولها جميعاً بالدرجة نفسها. كذلك، لا يسعى "الإحيائيون" إلى تنظيم المعتقدات لكل شخص على حدة، وإنما إلى تنظيم السلوك والأخلاق العامة للمجتمعات. وتتطابق تلك الرؤية، تقريباً، مع رؤية بعض الإسلاميين الداعين إلى تطبيق الشريعة الإسلامية وفقاً لشروط مماثلة إلى حد بعيد. ووفقاً لهذا المنظور، يعنى "التسامح" فى ظل الدولة الإسلامية - أن الدولة ستعتمد منهج "التسامح" مع أتباع العقائد الأخرى، ولكن لا ينصرف ذلك إلى قبول شرعية تلك العقائد على نحو متساو.

إن أعداد "الإحيائيين" يمثل قطاعا صغيرا من المسيحيين، بيد أن مجمل تأثيرهم فى الآراء السياسية لليمين المسيحى يعد بارزا، ليخلق اتجاها أكثر شمولية ورحابة عرف "بالدومينيونية".

ووفقا لعائلة الاجتماع "سارة دايموند"، فإن الملمح المميز لمفهوم "الدومينيونية" هو "أن المسيحيين هم من يخولهم الإنجيل لشغل جميع المناصب بالمؤسسات العلمانية (الدنيوية)، وذلك حتى قيامة المسيح". ويتجاوز هذا الملمح من المسيحية نطاق الدين ليدخل النطاق الدنيوى للسياسة، بل والقومية ذاتها. وقد ميز الباحث "فريدريك كلاركسون" الدومينيونية بأنها تروج لتمجيد "القومية المسيحية" وإعلاء شأنها، مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بالعودة إلى ما كانت عليه سابقا "كأمة مسيحية" تظطلع فيها "الوصايا العشر" بدور محورى فيما يتعلق بالنظام القانونى ونمط حكم البلاد. كذلك، يوجد الكثير من الكتب التى تتناول "الوطنية المسيحية".

وفى الولايات المتحدة، يدور الجدل حول تلك الحركات المسيحية، ويتهما كثيرا من معارضيه ومنتقديه بسعيها لفرض نوع من "الشمولية المسيحية"، وهو الاتهام الذى ينكره "الدومينيونيون" بقوة. ويشبه هذا الجدل كثيرا بعض عناصر الحركات الإسلامية، والتى تجادل بشأن مظاهر الجبر أو القسر لحركات الإصلاح، أو "أسلمة" البلدان الإسلامية، لا المسيحية.

وفى هذا الخصوص، فإن النص القرآنى يعد صريحا وواضحا كل الوضوح فى تقريره أنه "لا إكراه فى الدين" - القرآن، سورة البقرة، آية ٢٥٦. وفى الوقت ذاته، فإن معارضى الإسلام ومنتقديه يشيرون مباشرة إلى أن ما يحويه القرآن من سور وآيات، شئ... فى حين أن الممارسة الاجتماعية ومؤسسات الدولة فى هذا البلد أو ذاك، شئ آخر. ويحتوى القرآن على العديد من النصوص المتقاطعة، يعكس كل نص منها الوحي المنزل وفقا لأزمان مختلفة وأحوال متباينة، وأن كل نص يشير إلى قضايا مختلفة. لذا، فكل من يسعى نحو فرض تأويلات صارمة

لنصوص المقدسة تفتقر إلى روح "التسامح"، وإكراه الآخرين على قبولها - يمكنه أن يجد متسعا ثيولوجيا رحيبا لتحقيق ذلك. فوفقا لمقولة "مارتن لوثر" الشهيرة: "يمكن للشيطان نفسه أن يستشهد بالنصوص المقدسة لتحقيق مآربه الخفية".

وحتى في أثناء حركة الإصلاح البروتستانتي، فقد برز السؤال بشأن الأرثوذكسية الدينية والعلاقات بين المسيحية والإسلام أثناء القضية الخاصة بميخائيل سرفيتوس، الطبيب وعالم الدين الشهير. وقد اختلف سرفيتوس بشدة مع كالفن حول طبيعة "الثالوث"، فذهب الأول إلى أن يسوع والروح القدس كانا تمثلا للرب دون أن يكون لهما وجود ذاتي مستقل - كلام معلوم !! بيد أن سرفيتوس قد مضى قدما ليصرح بأن مفهوم "الثالوث" في الثيولوجيا المسيحية كان عائقا على الدوام حال دون تواصل العلاقة بين المسيحيين من جهة، وبين المسلمين واليهود من جهة أخرى. وباتهامه بالتحيز لصالح "اليهود والأتراك"، فقد أدانته قاض كاثوليكي لقيامه بذلك، كما اتهم بقراعه لنصوص القرآن. وفي عام ١٥٥٣، أمر كالفن بحرق سرفيتوس في جنيف. واليوم، يعد سرفيتوس أول شهيد لقي حتفه بسبب آرائه التوحيدية.

### ظلال مسيحية للإسلام السياسي المعاصر

إن الصراعات والمصادمات السياسية التي نشأت خلال فترة الإصلاح البروتستانتي لتلقى الضوء على عناصر وقضايا نشأت إبان بدايات ظهور المسيحية. فقضايا الهرطقة التي صبغت تلك البدايات عاد أغلبها ليطفو على السطح، وعلى نحو أعمق، خلال القرن السادس عشر الميلادي، مدفوعة هذه المرة بالالتزامات الاجتماعية والاقتصادية المستحدثة للمراكز الحضرية الأوروبية الناشئة، وكذا الأنشطة التجارية المزدهرة، ونمو قوميات جديدة، فضلا عن الطموح السياسي للحكام والدول القومية الوليدة. ويواجه الإسلام أمثال تلك القضايا في إشارة للطبيعة الملزمة لتلك الأمور عبر شتى الأديان ... تلك القضايا التي تجرى

وقائعها فى وقت يشهد فيه العالم الإسلامى ضغوطا وتوترات عنيفة. إذ يواجه أى دين تربطه بالدولة ونظمها روابط مؤسسية مازق مماثلة : العلاقة فيما بين الدين والسلطة السياسية، دور الإيجار والقسر فى توطيد الممارسات الأخلاقية، فضلا عن مشكلة تطبيق القيم الأخلاقية فى المجتمع، وكذا مشكلة إدارة الحكم من خلال الفعل السياسى. إلا أنه عندما يتم تحرير الدين من قبضة الدولة، فسرعان ما سيتم استخدامه كأداة سياسية لناهضة الدولة والمطالبة بإحداث إصلاحات تحت شعار القيم الدينية.

رأينا فى فصول سابقة كيف كان الصراع على التحكم فى المعتقدات الدينية وإحكام القبضة عليها عاملا أساسيا فى الصراع على السلطة والنفوذ. ولقد جسد "الإصلاح البروتستانتي" ذروة هذا الصراع فى الغرب. ففى الماضى، لم تكن رموز الإسلام الدينية تستطيع تحديد السياسات والزعامة التى تنطوى عليها قوة الدولة كما كانت الحال بالنسبة للمسيحية لنحو خمسة عشر قرنا فى الغرب. أما اليوم، فإنه، ووفقا للإصلاح الدينى فى الإسلام، فإن مجمل الاتجاهات قد تبدلت، فمع انبثاق الأصولية الإسلامية المعاصرة، لم يعد الإسلام، كما العهد به سابقا، قانون الدولة الرئيسى. فرجال الدين نوار الضحالة العلمية والفقهية قد أضحوا يمارسون تأثيرا متزايدا فى المجتمع، كما أصبح لهم صوت مسموع عن ذى قبل، إذ يتصارعون مع الدولة لنيل الأحقية فى "امتلاك" القوة الدينية. ويسعى الإسلاميون الأصوليون، المؤهلون منهم وغير المؤهلين، لاستغلال الدين كأداة للإصلاح السياسى والاجتماعى، وللإطاحة بالدولة ... التى يرونها لا تخدم أيا من الإسلام أو المواطنين.

لذا، فحين ننظر إلى الأصولية الإسلامية اليوم، فنحن لا نتحدث عن "نتاج دينى غريب" فى الشرق الأوسط. فالإسلام والمسيحية يتشابهان فى مسيرتهما مع توالى ظهور قوى جديدة للتفاعل - وهى السمة المميزة لتطور المسيرة الدينية فى سعيها للتعايش مع معطيات القوى المحيطة. ففى عصر ديمقراطى معاصر، ليس

غريباً أن نلقى "الشعوب" تسعى لانتزاع مقدرات السلطة الدينية من براثن الصفوة أو الدولة والتي سيطرت عليها على امتداد معظم سنى التاريخ، فإذا لم يكن ثمة إسلام، لكان لهذا الأمر أن يحدث فى "شرق أوسط" تهيمن عليه مسيحية أرثوذكسية شرقية.